



السعودية السابعة عالميا في مؤشر ريادة الاعمال

المساعدة على تحفيز وتنمية القطاع مما أسهم في تحقيق قياس معدل نتائج الدول في 12 عاملا ضمن إطار منظومة ريادة الأعمال. ويعكس الإنجاز قوة الجهود التي تقوم بها حكومة المملكة في سبيل تمكين ريادة الأعمال ودعمها وتذليل الصعوبات لنموها وانتشارها من خلال إطلاق العديد من المبادرات التي تساهم في نشر الثقافة ودعم وتشجيع الابتكار والإبداع، وكذلك مراجعة الأنظمة واللوائح بشكل دوري. يشار إلى أن مؤشر حالة ريادة الأعمال يعتمد بشكل أساسي على قياس معدل نتائج الدول في 12 عاملا، أبرزها البيئة المالية المتعلقة بريادة الأعمال وأولويات ودعم التشريعات الحكومية والبيروقراطية والضرائب في التشريعات الحكومية.

المصدر (موقع العربية.نت، بتصريف)

كشفت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة 'منشآت'، عن تقدم ملحوظ للسعودية في الثلاث سنوات الماضية في مؤشر ريادة الأعمال، الذي يصدر عن المرصد العالمي لريادة الأعمال. وقد تقدمت المملكة 10 مراكز العام الماضي لتحل المركز السابع، بحسب تقرير المرصد للعام 2020 / 2021، علما أن السعودية كانت قد احتلت المركز الـ41 في عام 2018. وفي هذا السياق أكد وزير التجارة السعودي ماجد القصبي أنه 'بفضل الله ثم بدعم القيادة وجهود أبناء وبنات هذا الوطن، حققت المملكة المرتبة 7 عالميا في تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال للعام 2020، بعد أن كانت في المرتبة 41 عالميا عام 2018'. وتشهد السعودية تطورات ملحوظة في ريادة الأعمال جعلها تتجاوز عددا من الدول المتقدمة إلى المرتبة السابعة بعد أن طورت الأنظمة والتشريعات

regulations and legislation to help stimulate and develop the sector, which contributed to the achievement of measuring the average results of countries in 12 workers within the framework of the entrepreneurship system.

The achievement reflects the strength of the efforts made by the Kingdom's government to empower and support entrepreneurship and overcome difficulties for its growth and spread by launching many initiatives that contribute to spreading culture, support and encourage innovation and creativity, as well as reviewing the rules and regulations periodically.

It is noteworthy that the Entrepreneurial Status Index mainly depends on measuring the average of countries' results in 12 factors, most notably the financial environment related to entrepreneurship, priorities and support for governmental and bureaucratic legislation and taxes in government legislation.

Source (Al-Arabiya.net Website, Edited)

■ Saudi Arabia 7th in the World in the Entrepreneurship Index

The General Authority for Small and Medium Enterprises "Monsha'at" has revealed remarkable progress for Saudi Arabia in the past three years in the Entrepreneurship Index, which is issued by the Global Entrepreneurship Monitor. The Kingdom advanced 10 places last year to occupy the seventh place, according to the observatory report for the year 2020/2021, noting that Saudi Arabia was ranked 41 in 2018.

In this context, the Saudi Minister of Commerce Majid Al-Qasabi affirmed that, "Thanks to God, then with the support of the leadership and the efforts of the sons and daughters of this country, the Kingdom has achieved the 7th place in the World in the Global Entrepreneurship Monitor Report for the year 2020, after it was ranked 41 in the world in 2018."

Saudi Arabia is witnessing remarkable developments in entrepreneurship, which made it exceed a number of developed countries to the seventh rank after it developed



■ أسعار الغذاء العالمية تقفز لنعلى مستوياتها منذ 2014

تسجيل مستوى سنوي قياسي في 2020، مبينة أن المؤشرات الأولية تقيد بزيادة جديدة في الإنتاج هذا العام. ويأتي هذا الارتفاع للسلع الغذائية بينما تزداد احتمالية أن يسير العالم في اتجاه دورة ارتفاع للأسعار، أو ما يطلق عليه "دورة فائقة"، ويقصد بها اتجاه الأسعار للسلع نحو الصعود المستمر، وذلك وفق تقديرات لبنك "غولدمان ساكس" و"بنك أوف أميركا". وبحسب "جي بي مورغان" فإننا في تلك الدورة بالفعل، وهو سيناريو مشابه لما قبل عام الأزمة المالية العالمية، حيث انتهت دورة الصعود في عام 2008، بعدما استمرت 12 عاماً، وكانت مدفوعة إلى حد كبير بصعود الاقتصاد الصيني.

المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

كشفت منظمة الأغذية والزراعة (فاو) التابعة للأمم المتحدة، عن ارتفاع أسعار الغذاء العالمية للشهر التاسع على التوالي في فبراير (شباط) الماضي لتصل إلى أعلى مستوياتها منذ يوليو (تموز) 2014؛ بقيادة قفزات لأسعار السكر والزيوت النباتية. وبلغ متوسط مؤشر (فاو) لأسعار الغذاء الذي يقيس التغيرات الشهرية لسلة من الحبوب والزيوت النباتية ومنتجات الألبان واللحوم والسكر، 116.0 نقطة الشهر الماضي، مقارنة مع قراءة معدلة قليلاً عند 113.2 نقطة في يناير (كانون الثاني) الماضي، وكانت القراءة السابقة ليناير 113.3 نقطة. وبحسب "فاو"، فإن محاصيل الحبوب العالمية ما زالت في طريقها نحو

indicating that initial indications indicate a new increase in production this year.

This rise in food commodities comes at a time when the world is more likely to go in the direction of a cycle of rising prices, or the so-called "super cycle", referring to the trend of commodity prices towards a continuous rise, according to estimates by Goldman Sachs and Bank of America. According to JP Morgan, we are already in that cycle, and it is a similar scenario to the year before the global financial crisis, where the upward cycle ended in 2008, after it lasted 12 years, and was largely driven by the rise of the Chinese economy.

Source (Asharq Al-Awsat Newspaper, Edited)

■ Global Food Prices jump to their Highest Levels since 2014

The Food and Agriculture Organization of the United Nations revealed that global food prices rose for the ninth month in a row last February, reaching their highest levels since July 2014, led by jumps in prices for sugar and vegetable oils.

The average (FAO) food price index, which measures the monthly changes of a basket of grains, vegetable oils, dairy products, meat and sugar, averaged 116.0 points last month, compared to a slightly revised reading of 113.2 points in January, and the previous reading for January was 113.3 points.

According to the "FAO", the global cereal crops are still on their way to record annual record levels in 2020,



■ ارتفاع احتياطات قطر الاجنبية 2.14 في المئة

لبيانات وزارة المالية القطرية التي أظهرت تحقيق إجمالي إيرادات بقيمة 39.4 مليار ريال أي بتراجع نسبته 20.2 في المئة عن إيرادات الربع المناظر من العام الذي سبق والبالغة 49.4 مليار ريال.

وانخفضت النفقات العامة في الربع الأخير من العام الماضي بنسبة 14.4 في المئة على أساس سنوي إلى 46.5 مليار ريال مقارنة بنفقات قدرها 54.3 مليار ريال في الربع المقابل من 2019. وعلى أساس سنوي فقد سجلت الميزانية الفعلية لقطر في 2020 عجزاً بقيمة 11.3 مليار ريال مقابل فائض وقدره 6.3 مليار ريال في العام 2019، ما يمثل 1.7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بضغط من تراجع الإيرادات بنسبة 20.4 في المئة على أساس سنوي إلى 171 مليار ريال، وانخفاض النفقات العامة بنسبة 12.5 في المئة وصولاً إلى 182.4 مليار ريال.

المصدر (موقع CNBC عربي، بتصريف)

ارتفعت الإحتياطات الدولية والسيولة بالعملة الأجنبية لدى مصرف قطر المركزي في شهر فبراير الماضي بنسبة 2.14 في المئة على أساس سنوي إلى 56.3 مليار دولار أميركي.

وبحسب أرقام مصرف قطر المركزي فقد سجلت الإحتياطات الرسمية الشهر الماضي 40.9 مليار دولار بدعم من زيادة الإستثمار في سندات الخزنة الأجنبية إلى 22.6 مليار دولار، ونمو حيازة الذهب إلى نحو 3.2 مليار دولار، مقابل إنخفاض الأرصدة لدى البنوك الأجنبية إلى 14.6 مليار دولار. هذا ونمت الموجودات السائلة بالعملة الأجنبية لدى مصرف قطر المركزي الشهر الماضي بنسبة 4.9 في المئة على أساس سنوي إلى 15.3 مليار دولار.

في المقابل ارتفع عجز ميزانية قطر العامة في الربع الرابع من العام الماضي بنسبة 45 في المئة على أساس سنوي وصولاً إلى 7.1 مليار ريال، وذلك وفقاً

■ Qatar's Foreign Reserves rose by 2.14 percent

International reserves and foreign currency liquidity at Qatar Central Bank increased in February by 2.14% year-on-year, to \$ 56.3 billion.

According to Qatar Central Bank figures, official reserves recorded last month \$ 40.9 billion, supported by the increase in investment in foreign treasury bonds to \$ 22.6 billion, and the growth of gold possession to about \$ 3.2 billion, against a decrease in the balances of foreign banks to \$ 14.6 billion. Last month, liquid assets in foreign currency at Qatar Central Bank grew by 4.9 percent year on year to \$ 15.3 billion.

On the other hand, Qatar's general budget deficit increased in the fourth quarter of last year by 45 percent year-on-year, to reach 7.1 billion riyals, according to data from the Qatari Ministry of Finance, which showed a total revenue of 39.4

billion riyals, i.e. a 20.2 percent decline from the quarter's revenues, the scenes from the previous year amounting to 49.4 billion riyals.

Public expenditures decreased in the last quarter of last year by 14.4 percent year-on-year to 46.5 billion riyals, compared to expenditures of 54.3 billion riyals in the corresponding quarter of 2019. On an annual basis, Qatar's actual budget in 2020 recorded a deficit of 11.3 billion riyals against a surplus of 6.3 billion riyals in 2019, which represents 1.7 percent of the gross domestic product, this is under pressure from a 20.4 percent decline in revenues on an annual basis to 171 billion riyals, and a decrease in public expenditures by 12.5 percent to reach 182.4 billion riyals.

Source (CNBC Arabic website, Edited)



الإمارات تتصدر اقليمها "مؤشر الحرية الاقتصادية 2021"

للاستثمار الأجنبي سيكون ميزة إضافية لاقتصادها المتنامي. وبحسب "هيريتيج فاونديشن" تتمتع الإمارات باقتصاد منفتح وفائض تجاري سنوي كبير، في حين يمثل النفط والغاز حوالي 30 في المئة من الناتج المحلي للبلاد. ويتألف مؤشر الحرية الاقتصادية من 4 مكونات تتفرع إلى عدد من المؤشرات الفرعية، والمكونات الرئيسية هي سيادة القانون، وحجم الحكومة، وفعالية الإجراءات التنظيمية، وانفتاح السوق. المصدر (صحيفة الخليج الاماراتية، بتصرف)

تقدمت دولة الإمارات 4 مراتب إلى المركز الـ 14 عالمياً، وحافظت على صدارتها إقليمياً على مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2021، الذي تصدره مؤسسة "هيريتيج فاونديشن" البريطانية للأبحاث سنوياً، حيث حصلت على 76.9 نقطة من أصل 100 على المؤشر العام للتصنيف. وتقدمت الإمارات على اقتصادات عالمية مثل هولندا وفنلندا والولايات المتحدة واليابان، وكوريا الجنوبية والنمسا وألمانيا. وارتفع تصنيف الإمارات بفضل تحسن الملاءة والجودة المالية. وتعتبر الحرية الاقتصادية أمراً أساسياً للإمارات لتعزيز جهودها في تنويع مكونات اقتصادها المحلي بعيداً عن قطاع النفط، في حين أن فتح أبوابها

■ The UAE Tops the Region in the "Index of Economic Freedom 2021"

The UAE advanced 4 places to the 14th position in the world, and maintained its regional lead on the Index of Economic Freedom for the year 2021, issued by the British "Heritage Foundation" for research annually, as it got 76.9 points out of 100 on the general classification index. The UAE advanced over global economies such as the Netherlands, Finland, the United States, Japan, South Korea, Austria and Germany. The UAE's rating increased due to improved solvency and financial quality. Economic freedom is considered essential for the UAE to enhance its efforts to diversify the components of

its domestic economy away from the oil sector, while opening its doors to foreign investment would be an added advantage to its growing economy.

According to the Heritage Foundation, the UAE enjoys an open economy and a large annual trade surplus, while oil and gas represent about 30 percent of the country's GDP.

The Index of Economic Freedom consists of 4 components that are divided into a number of sub-indicators. The main components are the rule of law, size of government, effectiveness of regulatory measures, and market openness.

Source (Al Khaleej Emirati Newspaper, Edited)